أثر الاستقرار السياسي حول دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في ليبيا

د.الصدّيق خليفة الكيلاني ـ قسم العلوم السياسية ـ كلية اقتصاد الزاوية
جامعة الزاوية .

الملخـص :

يهدف هذا البحث إلى الظروف السياسية التي مرت بها ليبيا بعد عام 2011م نتيجة عدم الاستقرار السياسي، والتي اسهمت بشكل مباشر في عرقلة الاستقرار في تحقيق التنمية المحلية في ليبيا ونماؤها، نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل والتي صارت متدنية ولم تصل إلى مستوى الطموح على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع الخاص من حيث الحوافز، والتشريعات التي تنظم عمله ولكن التدخلات الخارجية والنزاعات المسلحة والصراعات السياسية، والتي نتج عنها أنتشار الفوضى بشتى انواعها في جميع أنحاء البلاد مما انعكس سلبا على التنمية في ليبيا، والذي كان سببه انقسام المؤسسات التنفيذية والعسكرية التي كان سببا في دخول أزمة حقيقية لكل المشروعات التنموية، كما ان استخدام الحوكمة بوحدات الإدارة المحلية من خلال عدة ابعاد للحوكمة، والمتمثلة في المساءلة والشفافية والمشاركة والمساواة والفعالية والنزاهة، وكذلك تحديد المعوقات التي تواجه استخدام الحكومة بوحدات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وخاصة على مستوى الخاص وكذلك العام، فالاستقرار بصفة عامه هو أحد العوامل المهمة في بناء أيّ تنمية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية سواء كان رفع معدلات النمو أو الحد من الفقر والبطالة، ويساهم في الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع والحكم الرشيد، وعلى هذا الأساس فإن تطوير وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية هامة يستوجب أن ترتكز عليها السياسات التنموية التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي وغيرها من الأمور المتصلة بالتنمية المحلية، فالتنمية المحلية هي السبيل القويم لإحداث توازن بين متطلبات الانسان لحياة كريمة، وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة ومخططة تهدف كريمة وللانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه.

research Tagged

The impact of political stability on the role of the private sector in achieving local development in Libya

Summary

This research aims to examine the political conditions that Libya went through after 2011 AD as a result of political instability, which directly contributed to obstructing stability in achieving local development and growth in Libya, as a result of it being affected by a group of factors that became low and did not reach the level of ambition despite the interest. The private sector enjoyed great success in terms of incentives and legislation regulating its work, but external interventions, armed conflicts and political conflicts, which resulted in the spread of chaos of all kinds throughout the country, which negatively affected development in Libya, which was caused by the division of executive and military institutions that was the cause of A real crisis has entered for all development projects, and the use of governance in local administration units through several dimensions of governance, represented by accountability, transparency, participation, equality, effectiveness and integrity, as well as identifying the obstacles facing the use of governance in local administration units in achieving local development, especially at the private and public levels, is stability. In general, it is one of the important factors in building any development through its effective contribution to stimulating economic life, whether it is raising growth rates or reducing poverty and unemployment, and it contributes to social stability within society and good governance. On this basis, the development and performance of the private sector is considered an important issue that requires Development policies are based on it, which achieve economic and social development by improving the standard of living and other matters related to local development. Local development is the right way to achieve a balance between human requirements for a decent life, and thus it is not a spontaneous process, but rather an organized and planned one that aims to move from one situation to another that is better than the previous one.

Keywords: political stability, private sector, local development .

المقدّمـــــة :

يعتمد الاقتصاد الليبي أساسًا على القطاع العام ، وقد شهد تدخلاً كبيرًا من قبل الدّولة في الاقتصاد، منذ أن أصبحت دولة اشتراكية في أوائل السبعينات، ولكن تدهور أسعار النفط العالمية في أوائل الثمانينات وفرض العقوبات الاقتصادية التي انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، أديا في نهاية المطاف إلى تعطيل عملية إعادة تأهيل القطاع الخاص

منذ عام 1988م، ونتيجة لما خلفه الاقتصاد الموجّه حتى أصبحت ليبيا في السنوات الماضية تعتمد على القطاع العام بشكل كبير، حيث أصبح المحرك الأساسي للنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق الازدهار في مختلف المجالات الحياتية، ولكن بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا والتي منها الاستقرار السياسي والاقتصادي، التي حالت دون ذلك في تنفيذ خططها المستقبلية، فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع مما أدى ذلك إلى تراجع أداء دور القطاع العام، في تحقيق الأهداف التنموية، وكان سبب في اخفاق دورها الكبير الذي منح في السابق، مما جعل مسار التنمية تواجه العديد من التحديات خاصة على المستوى المحلى جعل إعادة النظر في دور القطاع الخاص لدعم عملية التنمية الاقتصادية في الدولة، مما اتيح المجال أمام القطاع الاقتصادي الخاص ومنحته فرصة المشاركة في عملية التنمية، من خلال الدعم المادي والمعنوي بشكل كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة ورفع كفاءة الخدمات العامة .

مبرر اختيار البحث:

تتراوح أسباب اختياري لهذه الدراسة جملة من الأسباب جوهرها مستوين : ذاتي وموضوعي.

الأسباب الذاتية : مع أن منطق ومبدأ العلم هو موضوعية الطرح والانفصال قدر المستطاع عن الذاتية، الا أن الباحث يقف على مدى صعوبة التجرد من ذاتيته خاصة أمام اختيارها دراسة يثير إشكاليتها ويتفحص فروضها ويتبني نتائجها وتماشيه مع المدة الزمنية معتبرة، ولهذا وقع اختياري لهذه الدراسة لميول الباحث لدراسة المواضيع ذات الطابع السياسي والاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة طويلة الامد، والوقوف على أهمية القطاع الخاص للتنمية، وأي تأثير اقتصادي تنموي يرجع بالمنفعة لذلك.

الأسباب الموضوعية: أن من الأسباب الموضوعية لاختيار هذه الدراسة هو تصدر الازمات الاقتصادية والسلبيات التي تنتج عن ذلك بالدولة، والتي له الأثر السلبي على التنمية المستدامة الحاضرة والمستقبلة، وتأثيره .

ومن الأسباب الموضوعية - أيضاً - أهمية ما يحدث للمناطق الحدودية (دولتين أو أكثر نموذج ليبيا- تونس –وأيضاً الجنوبي الليبي بالكامل) حيث أنه ومن التمعن للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال الصعوبات المناطق الحدودية التي تعرضت الى

التهميش خلال فترة طويلة على يد الدولة، دفعها الى نوع من التبعية امتداداتها في المناطق الحدودية المجاورة بسبب العلاقات الاجتماعية القبلية فيما بينه، ومن هذا المنطلق سنركز في هذه الدراسة على مدى التأثير دول الجوار لبعض واية استراتيجيات تتبع بينهما.

مشكلة البحث:

يتمتع القطاع الخاص بإمكانيته فتح المجال لتحقيق التنمية الاقتصادية من هذا المنطلق يمكننا طرح المشكلة الرئيسية التالية:

ـ كيف يكون دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

ـ هل يحقق القطاع الخاص النقص الواضح في القطاع العام؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحليل مسيرة تطور هذه العلاقة والمساهمات والأدوار المنوطة بالقطاع الخاص، وتشخيص وتحديد المشاكل والعراقيل التي تعترض تفعيل هذه العلاقة بأهداف التنمية الاقتصادية والتي منها الاستقرار السياسي لأنه داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية.

أهمية البحث:

يعتبر القطاع الخاص من المواضيع التي يجب التركيز عليها والاهتمام بها، وفتح المجال أمامه، حتى يتمكن من إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الخاص، والنهوض بالتنمية الاقتصادية ويمكن للقطاع الخاص التخفيف والقضاء من مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل إظهار العلاقة التي تربط المجال الاقتصادي بالسياسي وحدود تأثيرها.

وتظهر أيضا أهمية البحث في:

1ـ توضيح العلاقة التي تربط المجال الاقتصادي بالسياسي وحدود تأثيرها.

2ـ دور القطاع الخاص بشأن القضاء من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل.

الفرضيات:

يواجه الاقتصاد الليبي العديد من العوائق التي تعيق القطاع الخاص ومنها البيروقراطية الحكومية وعدم استقرار السياسات والفساد المالي.

منهج البحث:

يستخدم في هذا البحث المناهج التأليه لتحقيق أهدافها حيث يستخدم المنهج التاريخي عند استعراض تطور مسيرة نمو القطاع، كما يستخدم المنهج الوصفي الاستنتاجي عند

توصيف وتشخيص طبيعة العلاقة الراهنة بين القطاعين اضافة الى المنهج المقارن وأسلوب المقارنات عند مقارنة نتائج وإنجازات القطاعات الصناعية الإنتاجية المختلفة.

منهج دراسة حالة :

المنهج يتجه إلى الدراسة من خلاله للتطرق لحالة ليبيا في أثر الاستقرار السياسي حول دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

المطلب الأول ـ الاستقرار الســـــــياسي :

يعتبر الاستقرار السياسي داعمًا قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضماناً أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع، حيث أنه وفيما يخص العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الخاص، أن توافر العناصر المحفزة للاستثمار الخاص في دولة ما يتزامن وتمتعها بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعامل رئيسي في تطور الاستثمار، ومن بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها والوصول إليها، فهو نتاج تفاعلات جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى الظروف الدولية، وإن كان المتغير الداخلي له من الأهمية بما كان في تحقيق هذا الاستقرار.

أولاً- تعريف الاستقرار السياســـي.

1 – الاســـتقرار لغة **:** كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر يستقر، استقر، استقراراً، الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن[1] وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان أي قرار وثبوت[2]، كما يعرف "الزمخشري" القر بنفس المعنى، حيث يقال: إن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه[3]، كما ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في [سورة البقرة، الآية :35] في قوله - تعالى - : **(وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِين)**[4]، أي : مسكن وقرار قوله في [سورة النمل، الآية 63]**(أَمَّن جَعَلَ الأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلالَهَا أَنْهَاراً)**[5] بمعنى : المستقر، أي : دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها ان هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والقرار، في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب

لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الاستقرار.

2 - الاستقرار اصطلاحا:

الاستقرار الســـــياسي : إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري، فالدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار، أما الموسوعة البريطانية encyclopedia Britannica فتُعرّفه بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي[6]، وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية ؛ إذ عرّفه الآن بال في قوله بأنه: حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية[7]، كما يُعرّف على أنه ظاهرة متغيرة نسبياً تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة وذلك للحفاظ على الشرعية[8]، ويشير ريتشارد هيقوت RICHARD HIGOT إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته، وكتعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن القول إن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير ووجهته، إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة

بعدم جدواها عليه فإن ريتشارد هيقوت يخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من السياسي وتزايد شرعية النظام[9]، أما لبست LIPESTفإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي بينما صامويل هانتجتونSAMUEIL HANTINGTON فقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة ثانية، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات منخفضة، متوسطة ومرتفعة وإلى نظامين، مدني وبريتوري[10] وتعني حالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة أخرى وإن اختلفت درجاتها، هذا وقد عرف هيروتزHURWITZالاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي، وبنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات وهياكل الحكم[11] وترى كارولينا كورفال أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به ويعني - أيضاً - قُدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف وهذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام السياسي، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا القول إن النظام العام داخل الدولة مستقر[12]، بينما يرى مارتن بالدام بأن الاستقرار السياسي يعتبر مفهوم غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون العام والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي، أما حسين موسى الصفار فيرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني، وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء والنزاع وتندلع بالتالي الحرب وهذا يعني أنه تم التركيز

في هذا التعريف على مفهوم جد مهم يجب توفره ليتحقق الاستقرار السياسي هو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار وحينما تختل هذه العلاقة يحدث الاستقرار أو الاضطراب، والتي تؤدي إلى مواجهات وصدام بين أفراد الأمة أو الشعب الواحد، لذلك يُمكن تعريف الاستقرار السياسي أنّه محصلة أداء النظام السياسي في استحقاقه للشرعية السياسية وتحقيقه للعدالة الاجتماعية ونجاحه في التنمية السياسية والاقتصادية، وأن تكون مؤسساته قادرة على الاستجابة لمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، وحفاظه على شرعيته وتصاعد فعاليته وذلك عبر خضوع عملية التغيير المتدرج والمنضبط، التي تؤدي إلى زيادة شرعية النظام السياسي وكفاءته، باستعمال الوسائل المضمونة، وتوجيهها الوجهة الصحيحة، حتى وإن اقتضي الأمر استعمال وسائل العنف المادي في بعض الأوقات، كما جاء تأكيد (ماكس فيبر) على أن شرعية النظام السياسي في استمرار مواطنيه بالشعور بصلاحيته واستحقاقه التأييد والطاعة.

ثانياً- مفهوم الاستقرار السياسي.

هو عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام، كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام[13]، وبناء على هذا، يمكن تعريف أنظمة الاستقرار السياسي والإداري والدستوري على أنظمة تتمتع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية بالاستقرار السياسي والإداري في تنظيماتها وهياكلها الأساسية وتقسيمات الضبطية والإدارية بشكل يحقق لها التوازن والاستقرار في ظل أي متغيرات سياسية مفاجئة قد تحدث في المجتمع[14] وعلى النقيض من مفهوم الاستقرار السياسي نجد مفهوما للاستقرار السياسي الذي يمكن تعريفه بحالة من عدم الاستقرار أو حالة التغير السريع غير المحكوم وغير المنضبط والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية وانخفاض في قدرات وأداء النظام وعليه وفي الاجتماع والثقافة فإن أنظمة الاستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم والإدارة، في السياسة والاقتصاد وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم في تحديد مفهوم

عدم الاستقرار السياسي ذلك أنه يكاد لا مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهوما نسبيا، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.

المطلب الثاني ـ العوامل المؤثرة في الاستقرار السياســـي :

تعدد العوامل والأسباب التي تؤثر سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي، والتي يؤدي ظهورها إلى انتشار حالة اللاستقرار، وهي تندرج تحت لواء العوامل الداخلية، والتي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي العوامل الخارجية، التي تتعلق بالبيئة الخارجية للنظام السياسي التي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، فالعوامل الداخلية المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي هي العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ولها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية مع التسليم بوجود علاقات تأثير وتأثر ، وتشمل هذه العوامل:

ـ **ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة**، وهذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية وإلى وجود سكان فاعلين سياسياً وهنا تبرز أهمية البناء الدستوري والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار، وكبح النزاعات التسلطية، وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية(15).

ـ **التضخم الدستوري**، لأن تعاقب الدساتير وتواليها وتغييرها السريع هو تعبير عن حالة من عدم الاستقرار هو ما يتعارض بالطبيعة مع هدف الدستور في ضمان الاستمرارية والثبات، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم، إضافة إلى أن غموض النصوص الدستورية ومرونتها من شأنه أن يمنح لرئيس الدولة وأفراد النخبة الحق في تحليل وتفسير الدستور بطريقة تخدم سياستهم ومصالحهم.

ـ **الانحطاط المؤسسي**، الذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة وتعاني الوهن الذاتي، وتفتقد الشرعية وغير قادرة على التلائم والتكيف مع المستجدات، وهو ما يقود إلى تدخل العسكريين في الحياة السياسية، بحكم أنهم يمثلون قوة منظمة وفعالة وقادرة على ملء الفراغ السياسي، كما يقود ذلك إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لتغيير أشخاص الحكام والوصول إلى السلطة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول(16).

ـ **الفساد السياسي**، لا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة التي لا تهتم إلا بمصلحتها، وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة

السياسية والاستيلاء بالتالي على الحكم، وهو ما يفجر الأزمات ويخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى وإلى اللاستقرار.

ـ **الصراع بين القوى التقليدية القديمة**، التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن، وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد، وهذا عادة ما يصاحبه انقسام في المجتمع لصالح القوتين، مما يؤدي لا محالة إلى نشوب التوترات والأزمات العنيفة، ولكن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار[17].

ـ **سوء وفساد الجهاز الإداري**، ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية، وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى تفشي الأزمات، وإلى تردي الأوضاع في الحياة العامة وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية، وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي[18].

ـ **عدم التجانس الثقافي** الذي يؤدي إلى تفشي عدم الاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الاتجاهات وعدم الاتفاق الوطني، لاسيما إذا اقترن هذا التعدد وعدم التجانس هذا بالعزل لجماعات وطوائف بأكملها هو ما يشار إليه بمشكل الأقليات داخل المجتمعات مثل الهنود الحمر في عدة دول أمريكية أو الأبوريجينز في أستراليا أو الأكراد في كل من سوريا والعراق، فالاستقرار السياسي يزداد نسبياً في المجتمعات الأكثر تجانسا فالدول التي تكثر فيها القبائل والأعراق لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والاتجاهات والمعتقدات، وذلك بسبب عجزها عن احتواء الوضع واستيعاب الجماعات المتنافسة، وتسوية الصراعات بصورة سلمية مما يؤدي إلى تفشي الاضطرابات الداخلية التي قد تؤدي إلى الحركات التمردية والانفصالية، وإلى اندلاع الحروب الأهلية إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك على كافة الدول كما ذكرنا آنفاً، لأن دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية البرازيل كندا وفرنسا، تكثر فيها الانقسامات الدينية والتنوع العرقي والاثني والثقافي، لكنها مستقرة إلى حد بعيد سياسياً واجتماعياً.

ـ **الهزيمة العسكرية**، والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تؤدي إلى عدم

الاستقرار، لأنها تسبب جرح عميق في الذات الوطنية من جهة، وإلى تزعزع في الشرعية التي يرتكز إليها النظام السياسي الحاكم من ناحية أخرى.

ـ **الأزمات الاقتصادية**، بحيث لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي هي تشمل ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كفرص العمل والتعليم والصحة والإسكان واحتكار بعض الأفراد للسلطة وللفعاليات الاقتصادية، ناهيك عن مشكلة البطالة التي تعتبر من بين أبرز المشكلات والتحديات التي تواجهها العديد من الدول لاسيما السائرة في طريق النمو.

ـ **التعبئة الاجتماعية** التي يرى صاموئيل هانتجتون أنها قد تزعزع الاستقرار أكثر من النمو الاقتصادي لأنها تولد وتعزز المتطلبات أو المطالب بشكل أكبر من الإشباعان التي يجلبها توسع الإنتاج، كما أكد بأن عمليات التعبئة الاجتماعية السريعة تلعب دوراً في زيادة العنف وعدم ذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعبئة الاستقرار، وقد وضح الاجتماعية، فحسب رأيه، إذا كانت هذه الأخيرة أسرع من معدل الأولى فإن ذلك يعني وجود زيادة في المشاركة السياسية والمطالب الاجتماعية مقابل قصور في التنمية الاقتصادية وعجز المؤسسات السياسية في مواجهة تلك التغيرات، مما يخلق شعور بالإحباط الاجتماعي الذي يتولد عنه أعمال عنف وعدم استقرار[19].

أما العوامل الخارجية التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي فهي عديدة، وتأخذ صوراً متنوعة فمنها ما له تأثير اقتصادي ومنها ما له تأثير سياسي واجتماعي وثقافي ولعل أبرز هذه العوامل هي:

ـ **التدخلات الدولية والأجنبية** المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تلعب القوى المتدخُلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية، وتساهم في دعم حركات التمرد، وفي الانقلابات العسكرية، وفي إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في هذه الدول.

ـ**الحروب والنزاعات بين الدول**، والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول.

ـ **محاكاة الحدث أو عولمته** بحيث يلعب دورًا بالغ الأهمية في زعـزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث فالثورات التي تحدث في بلدان معينة مثلاً قد تتم محاكاتها من قبل دول أخرى، وما حدث في إيران

سنة 1979 حين اندلعت الثورة الإيرانية لخير دليل على ذلك حيث أدت إلى ظهور وبروز حركات وتيارات الإسلام السياسي التي سارت على نفس نهج ما حدث في هذه الدولة وما حدث في بداية سنة 2011 في تونس التي اشتعلت فيها شرارة ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر ليبيا اليمن والعديد من الدول الأخرى.

ـ **العامل الاقتصادي الدولي** المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي، الذي كثيراً ما يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية في كثير من الدول لاسيما النامية منها بشكل غير مباشر، فالرأسمالية هي ميزة الاقتصاد العالمي، وهي وسيلة اقتصادية تعمل للتأثير اقتصادياً على مناطق لا تستطيع أن تسيطر عليها كيانات سياسية.

أولاً ـ مفهوم عدم الاستقرار السياســـي : يشير مفهوم عدم الاستقرار إلى إخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي تواجهه أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية والاستجابة للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية، مما يؤدي إلى تآكل شرعية نظام الحكم وتفجر العنف السياسي وفقدان مؤسسات الدولة القادرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام[20]، حيث تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الحديثة في دراسة العلوم السياسية على اعتبارها لم تأخذ حيزها من الاهتمام بشكل أكاديمي إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين حيث ظهرت الدول الحديثة الاستقلال في العالم النامي وظهرت معها في الوقت ذاته إشكالات وأزمات عدم الاستقرار السياسي بسبب جملة من العوامل التي ترد إلى طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي لهذه الدول، أضف إلى من مظاهر ذلك أن بعض الدول التي تتميز بدرجة أقل من التنوع السوسيو - ثقافي أخذت تعاني - أيضا - عدم الاستقرار السياسي وهي في طور الانتقال من تمع التقليدي إلى تمع الحديث والمعصرن ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار في الظواهر الاجتماعية بشكل عام ومجرد يعبر عن غياب الثبات في خصائص وصفات هذه الظاهرة، بحيث أن الظاهرة تكتسب صفات جديدة وتفقد بعضها وهو ما يعطي الانطباع باستمرارية التحول والتغيير من حالة إلى أخرى خلال فترات زمنية قد تطول أو تقصر تبعا يقسم إلى عدة انواع للعوامل المسببة لظاهرة عدم الاستقرار وعدم الاستقرار كظاهرة مجتمعية يمكن أن مثل عدم الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار الاقتصادي، ... الخ، وعلى الرغم من أنه لكل حالة مسببا وعواملها الفاعلة ألا أن أكثر من عامل يمكن أن يوجد في أكثر من نوع كذلك من النادر في بعض الأحيان أن يوجد نوع واحد من عدم الاستقرار لأنه ما يؤدي وجود أحدهما إلى التأثير في الأخر وغالبا فعدم

الاستقرار الاقتصادي يولد عدم استقرار اجتماعي وهكذا وبقدر تعلق الأمر بظاهرة عدم الاستقرار السياسي فهي تعبير عن التبدل المستمر أو غياب الثبات في الإطار المؤسساتي للدولة أو النظام السياسي أو غياب الثبات في منظومة السلم الاجتماعي، ألا أن التبدل المستمر قد يكون حالة مرضية وايجابية لكثير من الظواهر الاجتماعية وبالتالي لا يمكن أن نفهم عدم الاستقرار بشكل تجريدي على انه وبشكل دائم انعكاس للتغيير المستمر أو التحولات بقدر ما يعبر عن تغييرات منتظمة في طبيعة النظام السياسي وبما يؤدي إلى استبدال مؤسسات سياسية بأخرى تحل محلها وغالبا ما تجري هذه التغييرات بصورة عنيفة وتحدث نتيجة وجود رفض عام أو جزئي لطبيعة المؤسسات القائمة والنسق الذي تعمل وفقه هذه المؤسسات مع توافر الرغبة لاستبداله بنسق آخر، ويتم التعبير عن هذا الرفض بأساليب عنيفة وليست ضمن الآليات المتفق عليها لإدارة الصراع الاجتماعي، اضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته[21]، ومثلما ذكرنا أن عدم الاستقرار على أنواع، وعندما نتحدث عن حدوث عدم استقرار سياسي فأننا نعني أن ثمة خلل أصاب عمل النظام السياسي وبدأ يعرضه لصدمات أو تغييرات ربما تكون متوقعة أو غير متوقعة وبما يعطي نتائج سلبية على أفراد هذا النظام المرتبطين به بوظائف عدة، وبعبارة أخرى، فأن عدم الاستقرار هو تعبير عن الخلل في سير عمل النظام بشكل متسق ومقبول من قبل أغلب أفراد المجتمع ويمكن القول إن انواع عدم الاستقرار تتحدد حسب أنواع الأنظمة الموجودة في المجتمع البشري، فهناك نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي وحتى نظام قيمي - فكري على سبيل المثال عندما نأخذ بنظر الاعتبار النظام الاقتصادي نجد أن هذا النظام مكون من مجموعة مترابطة من الوحدات أن يكون في صورة صناعة سلعة أو تقديم خدمة أو تاجر سلع غذائية ويحكم اقتصاديا التي تؤدي عملا العلاقة بين هذه الوحدات مجموعة من القوانين التي تنظمها سياسة تسعى إلى تحقيق منافع ا النظام الاقتصادي سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وبالتالي فأن عدم الاستقرار الاقتصادي هو حدوث خلل في سير عمل هذا النظام بشكل متسق ومقبول وبما يؤدي إلى تقلبات مستمرة في حجم الانتهاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار، بحيث أن أطوار الدورة الاقتصادية من ركود كساد، أنتعاش ومن ثم تضخم تعبر عن اختلال في الحياة الاقتصادية ينشأ عنها مصاعب

ونتائج سلبية تنعكس على المرتبطين بهذا النظام الاقتصادي[22].

ثانياً- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي : زيادة مؤشر العنف السياسي من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، وعندما تزداد هذه المؤشرات بشكل كبير فإن الدولة تسير نحو عدم الاستقرار السياسي وتتوقف درجة العنف السياسي كما إن دراسة مؤشرات الاستقرار السياسي هي كغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية ذات صعوبة كبيرة في تحديد مقياس موحد وجامع، إلا إن معظم الدراسات تكاد تجمع على أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي تتمثل في وجود صراع سياسي على السلطة بين طرفي العملية السياسية السلطة والمعارضة، حيث تسعى الأولى للبقاء والمحافظة على وجودها في السلطة لأكبر فترة زمنية ممكنة، بينما تسعى الثانية لإزالة السلطة والإحلال محلها وهذا ما يعني أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هي وجود صراع بين السلطة والمعارضة يستخدم من خلاله العنف بشقية الرسمي عنف السلطة عنف السلطة وغير الرسمي والعنف الشعبي، بالرغم من عدم وجود اتفاق للدارسين للاستقرار السياسي حول مؤشراته إلا أننا سنحاول رصد أهمها اعتمادا على رؤية أحد الباحثين[23] وهذا فيما يلي :-

- عدم قيام شرعية للنظام السياسي وعدم رضا المحكومين به.
- ضعف النظام السياسي وعدم قدرته على حماية المجتمع.
- عدم استقرار الحكومة بمعنى التغير السريع للحكومة والسلطة التنفيذية القائمة.
- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية أو تحديدها بشروط معينة.
- تفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع وسيادة الاضطرابات وغياب لغة الحوار.
- فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة بمعنى عجز النظام السياسي وعدم فاعليته وكفاءته.
- كثرة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

تلك هي أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي والتي يمكن قياسها في أي بلد من البلدان بتحويلها الي صيغ يمكن قياسها عدديا أو اسميا للدلالة على مدى وجود أو انتفاء الاستقرار السياسي، ملاحظة أن بعض المؤشرات الظرفية كالمظاهرات والاحتجاجات هي تعبير عن حيوية المجتمع، أتاحتها ظروف الممارسة الديمقراطية في المجتمع التعددي ولا تعبر قطعاً عن حالة الاستقرار السياسي، كما ان هناك العديد من الاقترابات والنظريات التي تفسر عدم الاستقرار السياسي منها[24].

ـ اقتراب تحليل النظم : حيث يرى ديفيد ايستون أن سبب عدم الاستقرار هو اتساع الفجوة بين المطالب واستجابة النظام السياسي لهذه الاحتياجات مما يؤدى الى تراجع تأييد النظام وتآكل الشرعية السياسية للنظام.

ـ الاقتراب البنائي الوظيفي : حيث يرى جبريل الموند أن عدم الاستقرار السياسي يحدث عندما يحدث خلل في أداء السلطات الثلاث وعدم قدرتهم على تخصيص الموارد التخصيص السلطوي للقيم.

ـ اقتراب الاتصال السياسي : يرى كارل دويتش أن عدم الاستقرار السياسي يحدث عندما تنقطع قنوات الاتصال بين الاحتياجات والمطالب من جهة، والنظام السياسي من جهة أخري، وهذا يحدث عندما لا يستطيع النظام السياسي ترجمة الواقع وعدم قدرته على استقبال المعلومات.

ـ النظرية المؤسسية : يرى هنتجون أن المؤسسات يجب أن تتسم بعدد من الخصائص لتحقيق الاستقرار السياسي كالتكيف، والتعقيد، واستقلالية، والتماسك.

المطلب الثالث ـ مفهوم القطاع الخاص في ليبيا:

لعبت الظروف والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية في الآونة الأخيرة دوراً بارزاً في ضرورة تقليل دور الحكومة وتدخلها في النشاط الاقتصادي والخدمي وتوسيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية باعتباره القطاع الأكثر كفاءة والأقل تكلفة والأكثر ربحية في إدارة المشروعات التنموية الاقتصادية مقارنة بالقطاع الحكومي، وهو الأمر الذي دعي الكثير من الدول إلى إجراء تطوير وإصلاحات هيكلية في نظمها وبنيتها الاقتصادية من أجل التوافق هذه المستجدات والمتغيرات العالمية لإبعاد خطر التهميش الاقتصادي والحفاظ على موقع لها مع على خريطة التنافسية العالمية، ومما لا شك فيه أن الأدوار والمهام المنوطة بكل من القطاعين الحكومي والخاص في التنمية الاقتصادية تحت هذه الظروف سوف يلحقها الكثير من التغيرات كنتيجة لتحول العلاقة بينهما من علاقة التابع بالمتبوع إلى علاقة ذات طبيعة قيادية للقطاع الخاص في إدارة عجلة التنمية وذات طبيعة توجيهية للقطاع الحكومي بالتخطيط والإدارة من بعد للسياسات الاقتصادية ورقابة عملية تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار بالأسواق ودون تدخل مباشر منه في الأنشطة التنفيذية الاقتصادية أو الخدمية[25] حتى اصبح الاقتصاد له أهمية كبيرة في إعادة تطوير ومعالجة التشوهات الحاصلة في القطاع العام من خلال الدفع بالقطاع الخاص لأجل تمكين الدولة من إعادة إعمار المناطق

وتنويع الاقتصاد وخلق أسواق جديدة واستقرار في السياسات العامة والأمن وتحفيز نمو القطاع الخاص من خلال دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية المناسبة لهذه المشاريع وتوفير آليات ومصادر التمويل وتفعيل الحد من تدخلاته في اتخاذ القرارات وإيجاد حلول للملكية العقارية دور ضمان الإقراض مع والضمانات للمصارف التجارية[26] وحصول شركات القطاع الخاص على عمل، بالإضافة إلى المنافسة من القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المتكافئة مع الشركات الأجنبية ذات الخبرة والقدرة المالية الجيدة، كل هذه التحديات تحول دون نمو وتطور القطاع الخاص وبضرورة إتاحة المجال واسعاً له لكي يتحمل معها حمل وتبعات التنمية الاقتصادية وأبدت الكثير من المرونة والتسهيل التحفيز من أجل إعطاء القطاع الخاص بكل المقومات التي تجعله يتحمل ويشارك بفاعلية وحيوية في عجلة التنمية الاقتصادية وغيرها وذلك لإدراكها لأهمية وحيوية هذه المشاركة وهذه المساهمة لأنها في كثير من الأحيان تريد أن تتخلص من التبعات المرهقة لإدارة عملية التنمية وتحمل تبعاتها منفره ومن هنا تزايدت الدعوات من أجل المزيد من الخصخصة واقتصار دور الحكومات على الرقابة والتوجيهات ورسم السياسات بكما يكفل الجو المناسب للمشاركة الفاعلة والمزدهرة للقطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها.

أولاً- دور القطاع الخاص في ليبيا : انقسم الاقتصاد الليبي بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال التطور السريع للحياة العصرية وما تحتاجه من تخصيص استثمارات هائلة لمسايرة هذا التطور في تشييد البنى التحتية والفوقية كذلك حتم على الدولة أن تتوسع في القطاع العام لعوامل واعتبارات عديدة أخذت الدولة على عاتقها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد مساراتها وذلك بحكم ملكيتها للموارد الطبيعية، باعتبارها كانت المورد الأساسي للدخل وقدرتها على توظيف عوائده والإنفاق منها على حاجيات ومتطلبات التنمية، لذا كان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دورا أكبر حيث أنيطت له مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين، حيث يتحمل مسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الدولة على المستوى المحلي، والقطاع الذي يدار بمعرف الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن[27]من منطلق أن القطاع الخاص يقوم بالاستثمار الخاص فهو يؤدي دورا في خدمة المجتمع والمواطن، وذلك

من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل، ضمن ظروف مهنية مناسبة خاصة، رغم الظروف والتحديات التي تواجهها الدولة إزاء كثرة البطالة التي تعاني منها، والتي لم يستطيع القطاع العام إيجاد حل مناسب لها، فكان اللجوء إلى القطاع الخاص الذي أثر على سياسه الدولة في حل مشكلة البطالة والتشغيل، وهنا تظهر أهمية القطاع الخاص في دفع العجلة التنموية التي يتخبط فيها القطاع العام[28]، والقطاع الخاص له كل هذه الأهمية والحيوية والجوهرية ومن هنا نجد التركيز المتواصل في المناداة الحارة من قبل كل الجهات المعنية بالتنمية سواء أكانت جهات حكومية أو حتى القطاع الخاص لإعطائه الدور الذي يتوجب إعطاؤه إياه على قاعدة قناعة الجميع بأهمية وحيوية وجوهرية هذا الدور سواء أكان في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وفى هذا الإطار يتزايد الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه كعامل رئيسي في التنمية وانطلاقا بما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطر والتوجه نحو الابداع والابتكار وبذل الجهد في الادارة وفرص تحسين وتنمية امواله، بما يضمن له القدرة على التنافس والتأثير ايجابيا على عملية النمو الاقتصادي في الدولة والحد من مشكلة الفقر والبطالة، كما ان القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا من خلال المؤسسات والمشروعات سواء صغيرة أو كبيرة، والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل الدائمة وزيادة مستوى الدخل بما يسهم في الخروج من دائرة الفقر، بالإضافة أنه يؤدى الى ازدهار النمو الاقتصادي على المدى الطويل وفي توفير المزيد من الدخل الضريبي لخدمة الدولة بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الانشطة المرتبطة بالخدمات في مجال الصحة والتعليم وغيرهما بما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل عام.

فالقطاع الخاص ويعد أحد المؤسسات الاجتماعية الفاعلة اقتصاديا ويؤدي في دعم العديد من المجالات سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية أو فوائد معنوية .

ثانياً- أثر الاستقرار السياسي على القطاع الاقتصادي الخاص في ليبيا:

يشكل الاستقرار السياسي محددا مهما ورئيسيا بالنسبة للنمو الاقتصادي، فكلما كان المجتمع يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي فإنه يسهم في توفير البيئة الملائمة لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار، وبالتالي يحقق معدلات نمو مرتفعة بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نتيجة للصراعات والاضطرابات والحروب، سيؤدي ذلك إلى التأثير سلبيا على مستوى الأداء الاقتصادي من خلال

معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة وانخفاض تراكم رأس المال وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الناتج والملفت للانتباه، أن العديد من الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة ما بين الاستقرار السياسي وأداء الاقتصاد أكدت على ثنائية التأثير بينهما، حيث كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فإن ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع مستويات الإنتاجية والنمو يؤدي إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية الأمر الذي يخلق حالة الفوضى وعدم الاستقرار، وكما نعرف ان السياسة والاقتصاد خطان متوازيان والاستقرار يؤدي إلى الازدهار والتنمية والعيش المشترك، والحروب تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما يعد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا مدخلاً مهماً لتحقيق الاستقرار السياسي والعكس صحيح أيضاً، وتنبع أهمية الاستقرار الاقتصادي في أنّه يؤدي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة المادية والبشرية، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أنَّ مفهوم الاستقرار يتضمن هدفين أساسيين هما الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذا ما يعزز من الاستقرار السياسي، وبعبارة أخرى فإن تأثير العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي يأتي من وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي، وبنى تحتية مدمرة، ومعدلات عالية من البطالة وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع، مع غياب الفلسفة الاقتصادية الواضحة وعدم ثابتها واعتماد الاقتصاد أحادي الجانب، فضلاً عن تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري والسياسي، وكلها عوامل عمقت من حدة السخط الشعبي، وازداد الشعور بالتهميش والاضطهاد مما عمق من النزاعات الاجتماعية عدم الرضا، ما أثر في شرعية النظام السياسي وبالتالي استقراره السياسي.

ثالثاً- أثر الاستقرار على التنمية الاقتصادية : لم تكن التنمية بوصفها حاجة إنسانية واجتماعية مسألة حادثة أو قناعة معاصرة، بل لقد ارتبطت منذ أقدم العصور بنشوء وقيام الحضارات، وهي الحجر الأساس في استمرار النوع البشري وتقدمه وازدهاره، وفي ذات الوقت تصبح التنمية التي تحتاج إلى الاستقرار والأمن والعدالة الاجتماعية الراسخة لكي تنطلق وتؤتي أكلها بعد سنوات؛ تصبح بعد عقود من انطلاقها صمام أمان اجتماعي حيوي وسبباً في استمرار استقرار المجتمع وارتقائه نحو مستويات أفضل على جميع الأصعدة وذلك بوصفها الإطار العام للعقد الاجتماعي الذي يعود ويحتكم إليه أفراد المجتمع بما فيهم الحكام والقادة، فالتنمية لا تتحقق الا بوجود استقرار وتعاون سياسيين بين كل أطياف المجتمع بمختلف أفكارهم وتوجهاتهم السياسية والثقافية

والعقائدية والطائفية فلا تنمية دون امن ولا تطور دون امن ولا تحقيق رفاهية واجتماعية اقتصادية إلا بتوفر الأمن والاستقرار كما انه وبالمقابل لا استقرار سياسي ولا أمن اجتماعي إلا بتحقيق التنمية الشاملة غياب الاستقرار السياسي له أثر فعلي على تنمية الاستثمارات الخاصة، فنظرا للوضعية السياسة والأمنية التي عرفتها ليبيا بعد 2011م من خلال تدهور الوضع الأمني، وما خلفته من أعمال التخريب والقتل أثر بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد المحلي الوطني، وبالتالي أثر على دور القطاع الخاص في ليبيا مما جعل القطاع الخاص يرجع إلى مكانته الأولى، ومن هنا تولي برامج الإصلاح لاقتصادي أهمية كبيرة لدعم القطاع الخاص، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية وتحسين المناخ الاستثماري وتوفير التسهيلات للمستثمرين[29] من خلال ذلك يستطيع القطاع الخاص دعم التنمية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، بتوفير الخبرة اللازمة والتمويل الكافي للمشاريع التنموية من خلال الدعم المادي من قبل رجال الاعمال وذلك لأجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تعود عليهم بالفائدة من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار داخل ليبيا، كما ان التحديث الاقتصادي والاجتماعي يعني ارتفاع مستويات التعليم والصحة والتمدن، وتطور وسائل الإعلام والاتصال، وزيادة النشاط الاقتصادي في الميدانين الصناعي والتجاري على حساب الميدان الزراعي وعليه يؤدي هذا التحديث حسب مقاربة هنتنغتون إلى ارتفاع توقعات المواطنين وطموحاتهم وقدراتهم، مثل فئة الجامعيين؛ حيث تتكون لديهم توقعات ومطالب اجتماعية واقتصادية جديدة تعبّر عن قدرتهم ووضعهم الاجتماعي الجديد الناتج عن عملية التحديث تفشل حكوماتهم في الاستجابة لها بسبب تخلف مؤسساتها السياسية، وعدم مواكبتها لعملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي المتسارعة، ونتيجة لذلك، يتحوّل ذلك الطموح إلى خيبة أمل، الأمر الذي يدفع الفئات إلى المشاركة السياسية، لكن بسبب ضعف المؤسسات السياسية، تؤدي تلك الزيادة في المشاركة إلى اضطرابات سياسية وأعمال عنف، وضمن هذا السياق، يمكن اعتبار التحديث الاجتماعي في ليبيا أحد عوامل الانتفاضة في البلاد لعام 2011 قبل عام فقط من الانتفاضة كانت ليبيا تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والرابعة عربيًّا على مستوى مؤشر التنمية البشرية[30]؛ حيث أدى إلى بروز توقعات وطموحات ومطالب لدى الشعب الليبي عجز النظام السياسي عن التكيف معها بسبب الغياب شبه التام لمؤسسات الدولة المتعارف عليها.

الخاتمـــــة:

إن الهدف العام لمختلف الأنظمة السياسية في العالم يتمثل في تحقيق المزيد من الانجاز أو التقدم، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار، لأن الاستقرار من أهداف الشعوب، يعد هدفاً وليس واقعاً، فهو ليس مجرد وصف لوضع نموذجي أو قائم، بل يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقها، فالأوضاع السياسية الغير مستقرة والتي يعاني البلد من عدم استقرارها السياسي فهذا له اثر كبير في الوضع الاقتصادي للدولة، فالوضع الاقتصادي داخل الدولة يعتمد على الوضع السياسي والأمني في المجتمع، لأنه يعتمد بشكل أساسي على قلة الأخطار الناتجة عن الاستقرار السياسي والعكس صحيح، وذلك لأن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت عدم عند وجود الاستقرار السياسي، لأن المستثمرين أول ما يبحثون عنه في دراسة جدوى مشاريعهم هو الأمن والاستقرار لنجاح استثماراتهم، فغياب الأمن لا يشجع على النمو وبناء اقتصاد مزدهر لذا لن يخاطر المستثمر بماله وسيتضرر الاقتصاد في النهاية، مما يجعل الاستقرار السياسي داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها والخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبرا بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع، ولكن عندما تكون الأوضاع السياسية غير مستقرة فهذا له اثر كبير على الوضع الاقتصادي للدولة، وكذلك على التنمية الاقتصادية والتي هي العمود الفقري والعنصر الاساس لتحقيق التنمية البشرية من خلال القدرة على توسيع الانفاق على مجالات الصحة، التعليم والدخل هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن عدم الاستقرار السياسي يحد من حرية الافراد وبالتالي يحد من خياراتهم وهذا ينعكس سلبا على التنمية البشرية والتي محورها الرئيس هو توسيع خيارات الناس.

النتائج:

من خلال البحث استنتج الباحث النتائج التالية.

ـ إن الاستقرار السياسي له تأثير كبير على الجانب الاقتصادي بأبعاده المختلفة.

ـ عدم ثبات السياسات العامة للدولة يخيف المستثمرين في القطاع الخاص خوفا من المتغيرات المتوقعة ومن ثم يؤدي إلى تقليل إحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم داخل البلاد.

ـ إن الوضع السياسي والوضع الاقتصادي شديدا الترابط يؤثر تأثيراً كبيراً في الوضع السياسي ويؤثر بالتالي في البدائل التي يفكر فيها صانع القرار السياسي.
ـ أن نقص الحريات الاساسية مقترن مباشرة بالمجاعة والفقر والبطالة الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية.
ـ يلاحظ أن جل المؤسسات والشركات العاملة في القطاع الخاص تفتقر إلى أساليب الإدارة الصحيحة مما يجعلها متعثرة في اداء عملها بالصورة الصحيحة.
ـ تعثر العديد من المشروعات الصناعية والانتاجية والتجارية التابعة للقطاع الخاص بسبب عدم سداد المستحقات المالية.
ـ عدم وجود خطط علمية مدروسة سواء كانت قصيرة المدى أو طويلة المدى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

التوصيات:

1ـ العمل على إعادة الاستقرار والامن بشكل عاجل، وذلك من خلال تفعيل المؤسسات الأمنية مثل الجيش والشرطية تطبيق القانون على المخالفين لتشجيع المواطنين والشركات على مباشرة أعمالهم داخل البلاد.
2ـ العمل على تطوير البنية التحتية المتهالكة والمدمرة والمقامة عنها المشاريع الاستثمارية والصناعية والخدمية، حيث ان تجارة العبور تحتاج إلى بنية تحتية قادرة على احتواء أعمال هذه القطاعات، لذا على الدولة اتخاذ قرارات جريئة في تطوير البنية التحتية عليها أو إسنادها لشركات قادرة على استكمال المشاريع المتوقفة.
3ـ يجب تحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها عن طريق الاستثمار المحلي أو الأجنبي والأخرى التي تنفذها الدولة الليبية.
4ـ السماح إلى القطاع الخاص بإنشاء حاضنات الأعمال والمناطق الصناعية وتشجيع هذه المشاريع سيوفر أماكن وفرص عمل لصغار أصحاب الأعمال .
5ـ محاربة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية لإيجاد فرصة عادلة للجميع للتناف.
6ـ العدالة في خلق الفرص والمنافسة بين الشركات العامة المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص.

الهوامـــــــــــش:

(1) علي بن هادية وآخرون"، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي الفبائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1991، ص: 4.

(2) ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، ج41، 1981، ص ص 3579-3580.

(3) الزمخشري أساس البلاغة، القاهرة، دار الشعب، 1960، ص 75.

(4) قرآن كريم سورة البقرة الآية 35.

(5) قرآن كريم، سورة النمل الآية 63.

BENTON HELEN, 1999.ENCYCLOPEDIA BRITANICA, (6) LONDON,P727

(7) أحمد الرجوب سلامة رضوان الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005، ص 75 زرت موقع شبكة المعلومات الدولية نت بتاريخ 2021/7/6م.

(8)أحمد الرجوب سلامة، رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(9)عبد القادر بدر الدين كـــرام ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 1981. ص 36 زرت موقع شبكة المعلومات الدولية تاريخ 2021/7/6م.

(10) صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ترجمة عبد الوهاب غلوب"، ص79.

(11) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1988، ص5.

(12) عبد الرحمن موسى النهار مهددات أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية دراسة حالة الأردن، السعودية مصر تونس رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، 2006-2007. ص 27 زرت موقع شبكة المعلومات الدولية الانترنت بتاريخ 2021/7/6م.

(13) خالد حنفي علي الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 153 جولية 2003، ص: 30.

(14) سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، بيروت مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2000، ص: 117.

(15) عبد الرحمن موسى النهار مهددات أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية دراسة حالة الأردن السعودية، مصر، تونس رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، 2006-2007 . ص 32 . زرت موقع شيكه المعلومات الدولية 2023/7/7م.

(16) أحمد الرجوب سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005، ص91، زرت، موقع شبكة المعلومات الدولية 2021/7/7م.

(17) مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993، ص: 7.

(18) أحمد زايد الدولة في العالم الثالث الرؤية السسيولوجية، مصر دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985 . ص 103.
(19) صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ترجمة عبد الوهاب غلوب،مرجع سابق، ص55.
(20) محمد محمود السيد استراتيجية الاحتواء: كيف يميكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي . net. iraqlyoum.www
(21) كريمة عبد الرحيم حسن أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث: مشكلات وتجارب التنمية، بغداد: دار الحكمة 1990، ص68، 69.
(22) د. موسى إبراهيم السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبني، بيروت، 1997م، ص1.
(23) بهاء الدين مكاوي، الاستقرار السياسي مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه مجلة الصحافة، ص1.
(24) محمد عبد الله يونس اشكالية الاختزال : الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا، ملحق اتجاهات نظرية "عدم استقرار، مقاربات تفسيرية لاضطرابات الانظمة، السياسة الدولية، العدد 197، يوليو، 2014م.
(25) منتدى الرياض الاقتصادي، تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، زرت موقع شبكة المعلومات الدولية 2021/7/10م.
(26) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا لواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي برنامج الأمم المتحدة، ص 70.
(27) محمد عبده فاضل الربيعي الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004م، ص49.
(28) بلقاسم العباس، تقييم استراتيجيات ســوق العمل لمواجهة تحدى البطالة في دولة الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص أزمــة البطالة في الدول العربية، المجلد العاشر عدد 2 لسنة 2008م.
(29) صالح العصفور القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد، 1، 2010م، ص64 .
(30) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010 الثروة الحقيقية للأمم"، الولايات المتحدة الأميركية، 2010م، ص147-151.